بارتفاع 5,7٪ و8,8٪ نمو الموجودات لتصل إلى 38,6 مليار دولار

558,4 مليون دولار أرباح مجموعة «الأهلي المتحد» في 9 أشهر

أعلنت مجموعة البنك الأهلي المتحد عن نتائجه المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019 والتي تظهر تحقيق أرباح صافية - بعد استثناء حصص الأقلية - بلغت 558,4 مليون دولار، بارتفاع نسبته 5,7٪ عن الفترة نفسها من عام 2018 والتي سجلت 528,3 مليون دولار، في حين حقق الربع الثالث من العام ربحا صافيا قدره 180,9 مليون دولار، أي بنمو 5,9٪ بالمقارنة مع الفترة الربعية نفسها من عام 2018 والتي سجلت 170,8 مليون دولار، ليرتفع بذلك العائد الأساسي للسهم بنسبة 6,9٪ إلى 6,2 سنتات عن الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقابل 5,8 سنتات للفترة ذاتها من العام الماضي (2,1 سنت عن الربع الثالث من عام 2019 مقابل 2,0 سنت للربع نفسه من عام 2018).

وتعكس النتائج القوية للفترة استمرارا لوتيرة النمو الإيجابي في صافي ربحية البنك كما تأتي حصيلة التنفيذ الناجح لإستراتيجيته المبنية على تنويع الأنشطة ومصادر الإيرادات والتحوط المنهجي في الرقابة على المخاطر مع متابعة الاستهداف المدروس لفرص نمو وتوسع أعمال البنك وتعزيز تنافسيته في كل سوق من أسواق عمله الإقليمية.

وقد حقق صافي دخل البنك من الفوائد نموا بنسبة 2,0٪ في التسعة الأشهر الأولى من العام الحالي (+14,3 مليون دولار) ليبلغ 722,7 مليون دولار مقابل 708,4 مليون دولار للفترة نفسها من العام السابق وذلك بفضل توسع محسوب في المحفظتين الائتمانية والاستثمارية، حيث كان للزيادة في كل من صافي دخل الفوائد ودخل أنشطة التداول والاستثمار أثرها في رفع الدخل التشغيلي للمجموعة إلى 919,3 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام مقابل 907,0 مليون دولار للفترة نفسها من عام 2018 (289,2 مليون دولار في الربع الثالث/2019 مقابل 294,6 مليون دولار للربع الثالث/2018)، في حين سجل صافي الدخل التشغيلي بدوره نموا بنسبة 4,1٪ ليبلغ 880,1 مليون دولار لفترة التسعة أشهر من العام مقابل 845,2 مليون دولار لنفس الفترة من عام 2018 (284,3 مليون دولار في الربع الثالث/2019 مقابل 275,1 مليون دولار للربع الثالث/2018)، في الوقت الذي أسهمت فيه مبادرات تعزيز كفاءة العمليات والضبط الممنهج والرشيد للمصروفات في الحفاظ على معدلات الكفاءة التشغيلية العالية للبنك، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل 26,7٪ مقابل 26,2٪ للتسعة أشهر الأولى من عام 2018.

مشعل العثمان

العثمان: النتائج القوية حصيلة الإدارة السليمة لنموذج عملنا القائم على تنويع الأعمال وتعدد الأسواق

كما استمر الأهلي المتحد محافظا على مؤشرات ممتازة لجودة أصول محفظته الائتمانية، محتويا القروض غير المنتظمة عند نسبة 2,0٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية (1,9٪ كما في 31 ديسمبر 2018) ومواصلا توفير نسبة تغطية عالية من المخصصات المحددة المرصودة تجاه هذه الأصول بلغت 85,2٪ مقابل 85,5٪ في 31 ديسمبر 2018، فيما بلغت نسبة التغطية الشاملة للمحفظة الائتمانية من المخصصات العامة والمحددة 187,0٪ كما في 30 سبتمبر 2019 مقابل 214,7٪ في 31 ديسمبر 2018، وهي نسبة تغطية محتسبة على أساس المخصصات النقدية الصافية التي تم تجنيبها لذلك ودون احتساب الضمانات العينية الكبيرة من حيازات عقارية وأوراق مالية مرهونة للبنك بشكل إضافي قبال هذه الأصول.

وعلى صعيد الميزانية العمومية، فقد ارتفعت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة 8,8٪ لتصل إلى 38,6 مليار دولار كما في 30 سبتمبر 2019 مقابل 35,5 مليار دولار في 31 ديسمبر 2018، وعليه فقد سجل العائد على متوسط الأصول معدل 2,2٪ لفترة التسعة أشهر الأولى من العام عند نفس المعدل للفترة المقارنة نفسها من عام 2018، فيما ارتفعت الحقوق العائدة إلى حملة أسهم المجموعة بنسبة 4,1٪ إلى 4,1 مليارات دولار كما في 30 سبتمبر 2019 مقابل 3,9 مليارات دولار بنهاية عام 2018 وليبلغ معها العائد على متوسط حقوق المساهمين 18,1٪ لفترة التسعة أشهر الأولى من العام مقابل 18,4٪ لنفس الفترة من العام السابق.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي المتحد مشعل العثمان قائلا: واصل البنك وعلى مدار الأشهر التسعة الأولى من العام تحقيق أداء مالي قوي باعث على المزيد من الثقة والتطلع لمتابعة مسار النمو الصحي في إيراداتنا وصافي ربحيتنا من صلب أنشطتنا البنكية الأساسية، وهو أداء يأتي حصيلة الإدارة السليمة لنموذج عملنا القائم على تنويع الأعمال وتعدد الأسواق مع التوسع في دورنا الرائد في دعم وتلبية كافة المتطلبات والتمويلات المالية البينية لعملائنا في المنطقة، ومرتكزين في ذلك إلى سياسة منهجية مدروسة في إدارة مواردنا الرأسمالية ومبادرات توظيفها بكفاءة مثلى سعيا للاستفادة من الفرص المواتية لنمو أعمالنا وخدمة عملائنا عبر مختلف أسواق عمل مجموعتنا المصرفية.

بالتعاون والتنسيق مع مكتب جرانت ثورنتون «القطامي والعيبان وشركاهم»

اتحاد شركات الاستثمار ينظم برنامجاً تدريبياً

فدوى درويش في لقطة جماعية مع المشاركين في البرنامج التدريبي

نظم مركز دراسات الاستثمار لدى اتحاد شركات الاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مكتب جرانت ثورنتون «القطامي والعيبان وشركاهم» البرنامج التدريبي «أمين سر مجلس الإدارة في نطاق حوكمة الشركات - تمكن واحتراف» الذي أعده وقدمه عماد الحسين حيث انعقد البرنامج على مدى 3 أيام متتالية.

وأوضحت مدير الدعم الفني بالاتحاد ومدير المركز بالوكالة فدوى درويش أنه في ضوء قواعد الحوكمة للبنوك والشركات والصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فإن أمين سر مجلس الإدارة أصبح من ضمن الأدوار الرئيسية التي تساعد في تحسين فاعلية وكفاءة إدارة اجتماعات المجلس، والتأكد من تفعيل القرارات التي يتم اتخاذها من خلال تصنيفها ومتابعتها على النحو المطلوب.

بدوره، قال حازم العاجز من شركة جرانت ثورنتون للاستشارات الإدارية والاقتصادية إن البرنامج التدريبي تناول العديد من المحاور الأساسية بدءا من حوكمة الشركات ودور أمين السر في متابعة تطبيقها، بالإضافة الى هيكل مجلس الإدارة واللجان ومسؤولياتهم، كما تطرق إلى المهام الأساسية لأمين سر مجلس الإدارة بمفهومها الواسع والشامل والتي لم تعد تقتصر فقط على تسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وتوفير البيانات والمستندات المطلوبة بل تعدى دوره ليلعب دورا محوريا في تنظيم أعمال مجلس الإدارة وتشكيل لجانه المتخصصة، بالإضافة إلى دوره الأساسي في المساهمة الفاعلة في التأكد من تطبيق مجلس الإدارة قواعد حوكمة الشركات وفق ما نصت عليه تعليمات الجهات الرقابية بما يخدم تطور أعمال المجلس وتسهيل الأمور عليه ومتابعة خطط تنفيذ القرارات من خلال الإدارة التنفيذية للشركة.

من جهته، قال المعد والمحاضر عماد الحسين إن هذه الورشة تهدف إلى تطوير المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة للتأكد من احتراف أمين سر المجلس لمهامه ومسؤولياته لضمان فاعلية المجلس، ومطابقتها لأفضل الممارسات الدولية، ما يمكن أمين السر من الإشراف ومتابعة قرارات المجلس بشكل فاعل ورفع التقارير اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة.

وأشار إلى أن البرنامج التدريبي بين الإجراءات والأدوات الأساسية لضمان كفاءة ممارسات المجلس بشكل كامل وفاعل وأفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة وإطاراتها في نطاق العمل، بالإضافة إلى محاور عديدة أخرى.

تنطلق في الرياض الثلاثاء المقبل

«المركز» متحدث رئيسي في «مبادرة مستقبل الاستثمار»

مناف الهاجري

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» عن مشاركته كمتحدث في «مبادرة مستقبل الاستثمار» ضمن الجلسة النقاشية الرئيسية في اليوم الأول من المبادرة والموافق 29 أكتوبر 2019 في تمام الساعة 2:15 ظهرا في فندق ريتز كارلتون، بالرياض، المملكة العربية السعودية.

وتعقد المبادرة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وبرئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، تحت عنوان «ما هو مستقبل عالم الأعمال؟». وينظم المبادرة صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الذراع الاستثمارية للمملكة وأحد أكبر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، في الفترة ما بين 29-31 أكتوبر 2019.

وتركز المبادرة، في نسختها الثالثة، على ثلاثة محاور رئيسية هي: مستقبل مستدام عبر استكشاف نماذج جديدة للابتكار والاستثمار تساهم في تعزيز العوائد المالية وتدعم الاستدامة، التقنية لمصلحة الجميع من خلال وضع السياسات التنظيمية والتجارية لتوجيه النمو المستقبلي في قطاع التقنية، مجتمع متقدم عن طريق تأسيس الأنظمة وتبني الثقافات التي تساهم في تشجيع أفضل الممارسات البشرية في عصر الآلات.

وسيتناول مناف الهاجري الرئيس التنفيذي لـ«المركز»، من خلال مشاركته كمتحدث في الجلسة النقاشية الرئيسية بعنوان «تبادل الأماكن: ما هي المراكز المالية الجديدة الناشئة حول العالم؟» على مجموعة من التساؤلات والتي من بينها لماذا الآن؟ فقد تكون لندن ونيويورك وهونج كونج أكبر العواصم المالية، إلا أنه في ظل النظام العالمي الجديد الناجم عن التحولات الاقتصادية والجيوسياسية، فهناك مراكز مالية جديدة ناشئة في الأفق. كما سيتم إلقاء الضوء على مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكيف ستميز دبلن وفرانكفورت ولوكسمبورغ أنفسها لاستقطاب الأعمال؟ وفي آسيا، فإن مدن مثل سنغافورة وكوالالمبور وبوسان وتيانجين ونيو دلهي وباكو في طريقها للصعود، ما هي العوامل التي ساهمت في هذا الصعود؟ أما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تجتذب الرياض العديد من المؤسسات المالية الكبرى، كما هو الحال في دبي وأبوظبي. فهل سيساهم هذا النجاح في تعزيز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأحد اللاعبين الأساسيين في القطاع المالي العالمي؟ وما الذي تقوم به هذه المدن الطموحة لجذب رؤوس الأموال العالمية وتعزيز مراكزها المالية في المستقبل؟ ويشارك إلى جانب الهاجري في هذه الحلقة النقاشية نخبة من صناع القرار وخبراء القطاع المالي لعرض رؤاهم المختلفة حول هذه المواضع الحيوية.

وفي هذا الصدد، قال الهاجري: تأتي هذه المبادرة ضمن التحركات اللافتة التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز المنطقة كوجهة رئيسية للاستثمارات العالمية. وتعد جملة التغييرات والإصلاحات التي تم تنفيذها على مدى السنوات الخمس الماضية في دول مجلس التعاون هامة، حيث تسعى حكومات هذه الدول إلى تعزيز الحوكمة المستدامة وخلق مؤسسات كفاءة ذات بنية تحتية قوية، مثل المناطق الحرة ومراكز الابتكار، إلى جانب تطبيق وسائل التقنيات الحديثة في الخدمات الحكومية التي ساهمت بدورها في تسهيل بيئة الأعمال. ويأتي تطوير القطاع الخاص ضمن أهم جهود الإصلاح المستمرة من قبل حكومات المنطقة بهدف خلق وظائف جديدة. كما أن ترقية السوقين السعودية والكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة ضمن المؤشرات العالمية ساهمت في رفع مستويات جاذبية الاقتصادات الخليجية وتنافسيتها. ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فإنه يتعين إشراك مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وتطوير الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم خيارات للتمويل. ويمكن للمراكز المالية تحقيق الرؤية الاقتصادية من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار بما يدعم رواد الأعمال والنمو الاقتصادي.

وأضاف: ومع ذلك، لازال هناك بعض التحديات المتمثلة في جذب رؤوس الأموال إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتحسين بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد، وضرورة صياغة سياسة وطنية استثمارية، والتركيز على المعرفة والابتكار، بالإضافة إلى تغيير وجهة النظر حول التقلبات الجيوسياسية في المنطقة لتكون بيئة جاذبة.

كلية الدراسات التجارية شاركت في «فنتك»

وفد كلية الدراسات التجارية خلال مشاركتهم في المؤتمر

جانب من المشاركة

شاركت كلية الدراسات التجارية في مؤتمر ومعرض الكويت الثالث لتكنولوجيا المالية (فنتك) برئاسة وحضور د.منصور الشمالي وكل من د.مساعد العلي ود.عبدالله العوضي ود.سندس اليتامي ود.نور الشمالي ود.سليمان خريبط وأ.إيمان الفريج ودانة الصباح.

ويعتبر هذا المؤتمر من المؤتمرات المهمة في عالم المال والاقتصاد.

(محمد هاشم)

«دايركت إف إن» تزود «بيتك كابيتال» بأحدث حلول وأنظمة التداول الإلكتروني

ليث الصويتي

أعلنت شركة دايركت اف ان الرائدة في حلول وخدمات التداول الالكتروني في منطقة الشرق الأوسط عن تزويد شركة بيتك كابيتال التابعة لبيت التمويل الكويتي بأحدث أنظمة التداول الالكتروني ضمن شراكتهم الاستراتيجية في هذا الإطار.

ويحتوي النظام الجديد الذي أطلق عليه «بيتك للتداول برو» على العديد من المزايا بشكل متقدم، كأدوات التحليل الفني، متابعة أحدث المؤشرات الفنية ومتابعة أكثر من سهم بنفس الوقت، وإمكانية تحميل البرنامج على الكمبيوتر الشخصي كما يمكن للعميل تصميم صفحة النظام حسب رغبته، والعديد من المزايا الأخرى.

وبهذه المناسبة، عبر مدير عام شركة دايركت اف ان الكويت، ليث الصويتي عن سعادته بالشراكة مع شركة بيتك كابيتال التي تعد واحدة من كبرى شركات التداول في الكويت.

وأكد الصويتي أن شركته التي تنتشر عملياتها في أكثر من أسواق بالمنطقة اتخذت خطوات متسارعة خلال الفترة الماضية لتوسعة عملياتها الخاصة بأنظمة التداول والحلول التقنية الخاصة بها داخل السوق الكويتي.

وأضاف الصويتي أن شركة دايركت اف ان الكويت لديها شراكة استراتيجية مع أكثر من 9 شركات وساطة عاملة في السوق حيث تعمل معهم ضمن أعلى المعايير التي تضمن تقديم الحلول الشاملة لجميع المستثمرين ومواكبة متطلبات الترقي لمصاف الأسواق الناشئة.

وأكد أن الشركة على أتم الجاهزية للمشاركة في الخطوات التي تهدف إلى تطوير السوق الكويتي بفضل الإمكانات والخبرات التي تتمتع عبر في أكثر من سوق متقدمة تنتشر في أسواق الشرق الأوسط.

وأشار الصويتي إلى أن الشركة كانت واحدة من الشركات التي ساهمت بقوة في النجاح والتحول التاريخي الذي تشهده بورصة الكويت عبر تقديم خدمات أنظمة التداول لكبرى شركات الوساطة العاملة في السوق الكويتي.

وأوضح أن الفترة الماضية شهدت عملا دؤوبا وشاقا من كافة أطراف المنظومة من اجل نجاح عملية التغيير الجوهري الذي تشهده البنية التحتية للبورصة الكويتية للتماشي مع المعايير العالمية وتصبح في مصاف الأسواق الناشئة، مشيرا إلى أن البورصة الكويتية تتمتع بإمكانات هائلة تؤهلها لمواكبة نظيراتها في الأسواق الناشئة.

«ميد»: التجارة تتعمق بين روسيا ودول الخليج

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان التجارة بين روسيا واكبر دولتين من دول الخليج العربي وهما السعودية والإمارات آخذة في النمو بقوة، حيث انه في ضوء تقوية الروابط السياسية، أصبحت التجارة جزءا متزايد الأهمية في العلاقة بين روسيا والشرق الأوسط.

واضافت المجلة انه كما هو الحال في الجغرافيا السياسية، فقد أصبحت أولويات العمل بين موسكو والمنطقة تتماشى بشكل متزايد خلال السنوات الخمس الماضية، مع تكيف المجتمعات التجارية مع القاعدة الجديدة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط.

وقالت انه برغم تحديات الاقتصاد الكلي، فإن التجارة بين روسيا وأكبر اقتصادين في دول مجلس التعاون الخليجي وهما السعودية والإمارات تسجل نموا قويا، فبالنسبة للمملكة، زادت التجارة الثنائية مع روسيا بنسبة 49٪ في 2018 مستفيدة من نمو بنسبة 86٪ في 2017. وبالنسبة للإمارات، زادت قيمة التجارة غير النفطية مع روسيا العام الماضي 36٪ إلى 3,4 مليارات دولار، بزيادة من 2,5 مليار دولار في 2017.

وكان قطاع النفط والغاز مجال اهتمام متزايد في أعقاب تعاون روسيا مع مجموعة منتجي النفط أوبيك منذ يناير 2017 لتنسيق إنتاج النفط من أجل استقرار أسعار النفط. منذ ذلك الحين، تجري شركات النفط الإقليمية مناقشات مع نظراتها الروسية حول مجموعة من الفرص التجارية.

وبعيدا عن قطاع الطاقة، يتطلع مستثمرو الشرق الأوسط إلى فرص استثمارية في روسيا، التي تضرر اقتصادها بشدة جراء انخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. وقد أدى ذلك إلى خلق سوق متعطش للاستثمار، مع فرص بأسعار جذابة معروضة للراغبين في الاستثمار.

وفي الاتجاه الآخر، كان الاستثمار الروسي محركا رئيسيا للمشاريع العقارية على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، وعلى الأخص في دبي، في حين كان هناك انخفاض في أحجام الاستثمار في 2014 و2015، إلا أن الاستثمار الروسي ارتفع مرة أخرى وأصبح الآن هدفا رئيسيا لقطاع العقارات في دبي.

من ناحية اخرى، كان السياح الروس ايضا على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة لاقتصاد الإمارات، حيث بلغ عدد الزوار الروس المقيمين في الفنادق في الامارات 1,8 مليون سائح في 2018 بزيادة 37,4٪ عما كان عليه العدد قبل عام.